إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي في مواجهة الإرهاب الدولي في المتوسط

The Nato's strategy to confront international terrorism in the Mediterranean

سحنون عبد القادر*
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم (الجزائر)
abdelkader.sahnoune.etu@univ-mosta.dz
مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد

بوجحفة رشيدة
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم (الجزائر)
rachida.boudjahfa@univ-mosta.dz
مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد

تاريخ الإستلام: 2022/04/02	تاريخ المراجعة: 2022/08/04	تاريخ النشر: 2022/12/30

****

ملخص:

تهدف الدراسة إلى البحث في تطوّر دور منظمة حلف الناتو أو ما يصطلح عليه دلالةً بحلف شمال الأطلسي في حوض المتوسط، باعتبار أن المنطقة أصبحت الملاذ الآمن للعديد من التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي ظهرت بعد الحرب الباردة، وعلى رأسها تهديد الجماعات الإرهابية وبأخص الذكر بعد 11 سبتمبر 2001، والتي باتت تعتبر المحرك الرئيس لسياسات القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي. كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن مختلف الآليات والإستراتجيات المتخذة في إطار الحلف لمواجهة خطر الجماعات الإرهابية المتنامي.

وبعد الوصف والتحليل، توصّلت الدراسة إلى أن مَهمة حلف الناتو لم تبقى أمنيةً عسكريةً، وإنما اكتسبت أبعاداً سياسيةً وحتى اقتصاديةً واجتماعيةً، وذلك انطلاقاً من ضرورة الربط بين ما هو أمني وما هو سياسي في منطقة المتوسط، حيث قامت المنظمة بتطوير هياكلها وتوسيع أهدافها وسياساتها بهدف القضاء على مصادر هذه التهديدات الأمنية الإرهابية الجديدة لدعم الأمن والتعاون في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: حلف الشمال الأطلسي، الإرهاب الدولي، الأمن، الإستراتيجية، حوض المتوسط.

* سحنون عبد القادر abdelkader.sahnoune.etu@univ-mosta.dz

Abstract:

This study's role is to investigate the evolution of the North Atlantic Treaty Organization in the Mediterranean, considering that the region has become a safe refuge for many asymmetric security threats that appeared after the Cold War, principally, the threat of terrorist groups after the 9/11 attacks. The study reveals also the various strategies taken within the framework of NATO to confront these groups.

After description and analysis, the study concluded that Nato's mission is no longer military, but it acquired political, economic and social dimensions on the basis of the necessity to link between political field in the Mediterranean Region to what it is security. As a result, the alliance has developed its own institutional structures and expanded its objectives to eliminate the sources of the asymmetric terrorist threats to support security and cooperation in the region.

Key words: Nato, the International Terrorism, the Security, the Strategy, the Mediterranean.

مقدمة:

بعد زوال المعسكر الشيوعي وانهيار حلف وارسو، كان من المفروض انتهاء مَهمة حلف شمال الأطلسي على حدّ تعبير مسلّمات المنظور الواقعي وذلك بالنظر إلى زوال المسببات الأساسية التي نشأ من أجلها، لكن هذا الافتراض لم تثبت صحته لأن الحلف بدأ بالبحث عن وظائف جديدةٍ له بعد الحرب الباردة وكذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث استطاع أن يتكيّف وظيفياً مع المتغيرات الجديدة التي ظهرت في نمط العلاقات الدولية. ومن هذا المنطلق تمكّن حلف الناتو من تغيير إستراتيجيته في التعامل مع القضايا المتجدّدة على الساحة الدولية بسبب تنامي ظاهرة التهديدات الأمنية غير الدولاتية على غرار تهديد الجماعات الإرهابية المتطرفة، فضلاً عن تمسكه بأدواره التقليدية في أوروبا الشرقية ومكافحة التهديدات الأمنية الدولاتية.

تمتلك منطقة حوض المتوسط أهميةً جيو-إستراتيجيةً كبيرةً باعتبارها قناةٌ للربط بين القارة الأوروبية والضفة الجنوبية من الشرق الأوسط وكذلك شمال إفريقيا، هذا بالإضافة إلى أهميتها التاريخية والأمنية والاقتصادية وحتى الجيوسياسية، بحيث أن تسعة دولٍ من الناتو وستة منهم من الإتحاد الأوروبي لديهم سواحلٌ تطل على هذا الإقليم الحضاري المهم. وعلى إثر هذا التحول المفاهيمي والوظيفي، دار جدالٌ واسعٌ بين أنصار الدور العالمي للحلف وبين التركيز على الإقليمية كمستوى تحليلي مُهمٍ هو الآخر في مواجهة جميع المخاطر والتهديدات الأمنية التماثلية وغير التماثلية في تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

تكمن أهمية الموضوع في ارتباطه بأهم قضايا السياسة الدولية الراهنة التي تركّز على مفهوم متغير الأمن الذي بات يعرف تغيراتٍ جذريةٍ وخاصةً بعد الحرب الباردة وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وقد شكّلت الظاهرة الإرهابية في حوض المتوسط،

بالنظر إلى دورها في زعزعة أمن واستقرار المجتمع الدولي ككل، العامل الأساسي الذي أدّى إلى طرح مختلف المقاربات الجيوسياسية على غرار مقاربة الدول الأوروبية في تغليب الآليات الناعمة بالموازاة مع المقاربة الأمريكية الصلبة التي تحاول الهيمنة على الرؤية الإستراتيجية الأطلسية الجديدة، وذلك في محاولةٍ من الباحث لتناول أهم نقاط التشابه والاختلاف بينهما.

إشكالية الدراسة:

بناءً على كل ما سبق ذكره، يمكن طرح الإشكالية الرئيسة كما يلي:

إلى أي مدى تساهم الإستراتيجية الأطلسية الجديدة في مواجهة تهديد الظاهرة الإرهابية في منطقة المتوسط ؟

التساؤلات الفرعية:

1- كيف تطوّر مفهوم وأهداف حلف شمال الأطلسي بالشكل الذي يتناسب مع التحوّلات الإستراتيجية الحاصلة في منطقة المتوسط ؟

2- كيف ينظر حلف شمال الأطلسي إلى مفهوم تهديد الجماعات الإرهابية في منطقة المتوسط ؟

3- هل تمكّن حلف الناتو من تكييف إستراتيجيته وفقاً للتهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط وبأخص الذكر تهديد الجماعات الإرهابية ؟

فرضيات الدراسة:

1- يرتبط تواجد منظمة حلف شمال الأطلسي في حوض المتوسط بظهور التهديدات الأمنية اللاتماثلية الجديدة في المنطقة.

2- تربط منظمة حلف شمال الأطلسي التهديد الإرهابي بمقاربة الجنوب مصدر للتهديدات الأمنية.

3- يرتبط نجاح الإستراتيجية الأطلسية في مواجهة التهديد الإرهابي في المتوسط بالقضايا ذات الأبعاد الأمنية الصلبة وكذا القضايا ذات الأبعاد غير الصلبة.

منهجية الدراسة:

إن موضوع إستراتيجية حلف شمال الأطلسي في مواجهة الإرهاب الدولي في المتوسط يستوجب على الباحث الاعتماد على تكامليةٍ منهجيةٍ فرضتها طبيعة الدراسة، بحيث تم توظيف **المنهج المقارن** بهدف المقارنة بين تسيّد الدور الأمريكي وهيمنته على دوائر صنع القرار في حلف الناتو مقارنةً بدور الدول الأوروبية ككل، كما تمّت الاستعانة **بالمنهج الوظيفي** كطريقةٍ علميةٍ للتعرّف على وظائف وأدوار حلف شمال الأطلسي في مواجهة المخاطر والتهديدات الأمنية المختلفة كجهازٍ تنظيمي مؤسساتي.

تقسيم الدراسة:

لقد جاءت الدراسة مقسمةً إلى ثلاثة محاور، تم تخصيص المحور الأول لدراسة حلف الشمال الأطلسي: بين النشأة والمفاهيم، في حين أن المحور الثاني يتطرق لواقع التهديد الإرهابي في المتوسط وفق المنظور الأطلسي، وفي الأخير، يتناول المحور الثالث أهم جزئيةٍ في هذه الورقة البحثية، وهي مواجهة الإرهاب الدولي في المتوسط بين الآليات الأطلسية العسكرية والسياسية.

1. حلف شمال الأطلسي دراسة في النشأة والمفاهيم:

نظرًا للتحولات الكبرى التي طرأت على الخارطة الجيوسياسية لأوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وخاصةً بعد بروز الإتحاد السوفييتي كقوة فاعلة على الساحة الدولية، والذي كان يضم دولاً من أوروبا الشرقية ويتبنى إيديولوجيةً جديدةً متناقضةً مع مفاهيم وقيم الدول الغربية، استدعت الضرورة لحدوث استمراريةٍ في كيان حلف الشمال الأطلسي كأداة عسكرية وسياسية لحماية مصالح الدول الغربية الأوروبية والأمريكية، ولتوضيح ذلك سوف يتم التطرق إلى نشأة وماهية هذا الحلف:

1.1 نشأة حلف شمال الأطلسي:

بعد هزيمة ألمانيا النازية في سنة 1945 ومنع الإتحاد السوفييتي لدول الحلفاء للوصول إلى أجزاء من برلين، تأسس حلف الشمال الأطلسي أو ما يُصطلح عليه دلالةً North Atlantic Treaty Organization أي ما يُعرف بالناتو بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في 4 أفريل 1949 في واشنطن، أما مقره فهو في بروكسل عاصمة بلجيكا، بحيث أن دور الحلف في فترة التأسيس اقتصر على مهمة الدفاع عن أوربا الغربية ضد الإتحاد السوفييتي وكذلك الدول المشكلة لحلف وارسو آنذاك (وهي ألمانيا وإيطاليا واليابان) (جوف، 1993، صفحة 41).

تأسس حلف الناتو في بداية تأسيسه بضمه 12 دولة على جانبي المحيط الأطلسي من قارتي أوروبا وأمريكا مثل بلجيكا، الدانمارك، فرنسا، أيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فطيلة فترة الحرب الباردة كان الحلف أداة الغرب الدفاعية الأولى لحماية حرية وأمن أعضاءه من خلال الوسائل العسكرية والسياسية. فعلى المستوى السياسي يهدف الحلف إلى دعم القيم الديمقراطية وتشجيع التشاور والتعاون في قضايا الدفاع والأمن لبناء الثقة ومنع الصراع على المدى الطويل، وعلى المستوى العسكري، يسعى إلى حل النزاعات بالطرق السلمية، وفي حالة فشل الجهود الدبلوماسية، يمتلك الحلف القدرة العسكرية اللازمة لخوض عمليات إدارة الأزمات، بحيث يتم تنفيذ هذه العمليات بموجب المادة الخامسة من معاهدة واشنطن أو بتفويض من الأمم المتحدة في إطارٍ منفردٍ أو بالتعاون مع دول ومنظمات دولية أخرى، وتكون قراراته تعبر عن الإرادة الجماعية للدول الثلاثين بعد انضمام كل من تركيا، اليونان، ألمانيا، إسبانيا، المجر، بولندا، جمهورية التشيك، سلوفينيا، سلوفاكيا، رومانيا، ليتوانيا، لاتفيا، إستونيا، بلغاريا، ألبانيا، كرواتيا، الجبل الأسود، مقدونيا (شرقي، 2014، الصفحات 9-10).

نشأت منظمة حلف شمال الأطلسي كحلفٍ عسكريٍ بعد الحرب العالمية الثانية تجسيداً لسياسة الاحتواء الأمريكية التي استهدفت رد الخطر الشيوعي على أمن واستقرار دول غرب أوروبا، وقد اتخذ هذا التحالف بكل هياكله شكل المؤسسة الدفاعية المشتركة، هذا من ناحيةٍ. أما من ناحيةٍ أخرى، فقد ظل محافظاً على دوره الرئيس المتعلق بالأمن الجماعي، لكنه بالمقابل، اتجه إلى التوسع في هاته الأدوار من خلال تطوير قدراته للقيام بعمليات إدارة النزاعات ومهام حفظ السلام، وعلى هذا الأساس، فإن النشأة والتطور لخصت عملية الانتقال من الحلف العسكري إلى المنظمة الأمنية (بوراس، 2018، صفحة 235).

يمكن القول أن عملية توسيع حلف الناتو قامت على أساس تغير المفهوم الأساسي الذي قام عليه والمتضمن التعامل مع التهديدات الأمنية على اعتبار أنها متغيرات، وعلى إثر تغير النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، أفضت قمة روما في سنة 1991 إلى حدوث تحولٍ في طريقة تفكير الحلف، بحيث أصبح يواجه مخاطر أمنيةٍ غير تماثليةٍ نابعةٍ عن تغير في مفاهيم القوة والأمن، وهنا طرأ إشكالٌ فيما يخص المهام الجديدة سياسة الحلف العسكري إلى المنظومة الدفاعية إلى توسيع الفكر الأطلسي وضم جميع الديمقراطيات الليبرالية عبر العالم، ولو أن الحرب الروسية الأوكرانية الأخيرة قد كشفت عن تواجد سلبياتٍ كثيرةٍ في سير هذا التحالف. وفي هذا الصدّد، يمكن الحديث عن عاملين أساسيين في بقاء واستمرار الحلف هما:

أولهما: أنه اتخذ طابعاً مؤسساتياً عل عكس أحلاف الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية.

ثانيهما: استمرار عملية التوسع نحو الشرق دون توقفٍ، سواءً الحضارة الشرقية الروسية أو الصينية أو حتى الإسلامية على حدّ تعبير **صامويل هندغتون** في صدام الحضارات المادية وغير المادية كتبريرٍ إيديولوجيٍ.

2.1 الإطار المفاهيمي والنظري لحلف شمال الأطلسي:

يُعرف الحلف بكل معاهدةٍ رسميةٍ تتعهّد بموجبها الدول الموقعة بأن تتعاون في مجال استخدام طاقاتها العسكرية ضد دولةٍ معينةٍ أو عدّة دولٍ، وثمّة من يرى بأنه اتفاقٌ بين دولتين أو أكثر على تدابير محدّدةٍ لحماية أعضائه من قوةٍ أخرى تبدو مهددةً لأمن الأعضاء. واستناداً على ذلك، يتبين نوعٌ من الإجماع على أن الحلف يقوم على ثلاثة عناصر، فهو التزامٌ تعاهدي يضم أطرافاً تكون دولاً حول موضوعٍ يتعلّق بالتعاون العسكري، وبتطبيق ذلك على الناتو، هناك تفسيرٌ منطقي لنشأته، بحيث أدركت دول الغرب حاجتها لنظامٍ أمني مشتركٍ من خلال معاهدةٍ وُقعت بين بريطانيا وفرنسا في مارس 1947 (المصالحة، 2001).

تُعرف منظمة حلف الناتو بأنها تحالفٌ دفاعيٌ عسكريٌ يضم مجموعة من الأجهزة السياسية والعسكرية والإدارية التنفيذية، ويقع مقرها في بروكسل البلجيكية، فهي مؤسسةٌ ذات كيانٍ مستقلٍ ومهامها محددة للتنفيذ بما يخدم الغرض والهدف الذي تطور على غضون عدّة سنواتٍ منذ الحرب العالمية الثانية ثم بعد الحرب الباردة (الكيالي، 1994، صفحة 357)، من مبدأ الأمن الجماعي المشترك وإستراتيجية الاحتواء إلى إستراتيجية الانتقام الشامل أو الردع النووي إلى نظرية الاستجابة المرنة فالتدخل العسكري ومفهوم الضربة الوقائية الاستباقية وخاصةً بعد 11 سبتمبر 2001، وأخيراً سياسة التعاون والحوار المشترك والوقاية من الأزمات ومفاهيم حفظ السلام.

وفي هذا يدّعي الواقعيون بأن الأحلاف عادةً ما تكون قصيرة المدى وتنتهي بانتهاء التهديد وهي تكثر في فترة النظام ثنائي القطبية، وبهذا يحاول هذا المنظور فهم العلاقة بين الحلف ومتغير الأمن الذي عرف تحولاً جذرياً ما بعد الحرب الباردة من الأمن الصلب إلى الأمن المركب، ويقول **جون ميرشايمر:** "يشكّل حلف الناتو مثالاً جيداً عن المؤسسات، فهي مؤسسةٌ من المؤكد أنها أدّت دوراً في منع قيام حربٍ عالميةٍ ثالثةٍ، ولو أنها كانت أساساً لإدارة القوة في مواجهة الإتحاد السوفييتي، ولكن بعد تفكّكه، أكّد الواقعيون أن الحلف يجب أن يختفي أو يعيد بناء نفسه على أساس التوزيع الجيد للقوة في أوروبا" (Kay, 1998, p. 10) .

وتأكيداً على ذلك، تبنى حلف الناتو مع تاريخ تأسيسه في سنة 1949 المفهوم الإستراتيجي للدفاع عن المنظمة ثم مع منتصف الخمسينيات تم تبني المفهوم الإستراتيجي للردع النووي، إلاّ أن **هنري كسنجر** انتقد ذلك بشدةٍ بعد أزمة صواريخ كوبا في سنة 1962، ولكن مع نهاية الحرب الباردة، شُرع في عملية إصلاحٍ واسعةٍ لمواجهة الوضع الجديد بتبني مفهومٍ استراتيجيٍ جديدٍ في سنة 1999 ثم في سنة 2010. وقد جاء المفهوم الاستراتيجي الأول لتوضيح الطبيعة الجديدة لمهامه، حيث تم التلميح إلى أن يبقى على أُهبة الاستعداد للانخراط في مختلف العمليات العسكرية واللوجيستيية وإدارة الأزمات، وذلك تحت طائلة القرارات الأممية، وكذا عمليات حفظ السلام ومنع الانتشار النووي ومختلف الأنشطة الإنسانية. أما المفهوم الاستراتيجي الثاني، فجاء في خضّم تطور الظروف الدولية واقتناع قادة الحلف بأن البيئة الأمنية لم تعد تقتصر فقط على أراضي دول الناتو، ومن ثم ظهرت مفاهيمٌ أخرى كالتوسع الجغرافي والتدخل العسكري، وخاصةً بعد تنامي مجمل التهديدات الأمنية اللاتماثلية الجديدة على غرار الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب الدولي (باسماعيل، 2015، صفحة 219).

2. و اقع التهديد الإرهابي في المتوسط وفق المنظور الأطلسي:

تحظى الظاهرة الإرهابية في منطقة المتوسط بضفتيه بنقاشٍ أكاديميٍ وسياسيٍ واسعٍ لدى الفقهاء وصناع القرار، وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على وجه التحديد، لما أصبحت تمثله هذه المعضلة الأمنية من خطرٍ على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ولمّا عجزت دول المنطقة عن مكافحة هذه الظاهرة العابرة للحدود على انفرادٍ، استدعى ذلك تدخل فواعلٍ أخرى كالمنظمات والمؤسسات الدولية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، وعليه وجب التعرف على واقع التهديد الإرهابي في المنطقة وفقا للمدرك الاستراتيجي الأطلسي.

1.2 موقع منطقة المتوسط بالنسبة للإستر اتيجية الجديدة للناتو:

يحتل البحر الأبيض المتوسط أهميةً جيوسياسيةً بالغةً كونه يعكس موروثاً تاريخياً وثقافياً مشتركاً بين دول الضفة الجنوبية ودول الضفة الشمالية العضوة منها في منظمة حلف الناتو، وذلك بالنظر إلى العديد من المستويات التي تعكس مدى أهميته انطلاقاً من الأبعاد الإستراتيجية والحضارية والاقتصادية، وما تحتويه هذه المنطقة من ثرواتٍ وموارد طبيعيةٍ تجعلها محط اهتمام القوى الكبرى، بالإضافة إلى تحكمها في مسارات النقل البحري والممرات والمضايق التجارية التي تعتبر من أولويات اقتصاديات القوى الصناعية، هذا من جهةٍ. أما من جهةٍ أخرى، فيمكن الانطلاق من التفسيرات الجيوبوليتيكية كدلالةٍ لتوضيح المكانة الجديدة التي اكتسبتها المنطقة وفقاً لنظرية **هالفورد ماكندر** التي تتبنى فكرة السيطرة على القوة البحرية التي تقع في المنطقة الأورو-آسيوية كقلب للأرض، أو حتى نظرية **ألفريد ماهان** باعتبار القارات الثلاث المحيطة بالحوض هي جزيرةٌ للعالم (لزهر، 2012، الصفحات 84-89).

بدأ اهتمام حلف الناتو بمنطقة المتوسط منذ سنة 1991 عقب قمة قادة دول الحلف في روما، إذ تمت التوصية بإقرار صيغةٍ إستراتيجيةٍ جديدةٍ، والتي جاء في سياقها أنه يجب إيلاء السياسة الأمنية للدول المتوسطية غير الأوروبية أهميةً خاصةً. وتجاوباً مع التهديدات الإرهابية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تم تفعيل المادة الخامسة من معاهدته المتعلقة باعتبار أن أي عدوان على إحدى الدول الأعضاء في الحلف يمثل عدواناً على بقية الأعضاء، ومن هنا بات واضحاً أنه أصبح ملزماً بتنفيذ توجهات مراكز صنع القرار في واشنطن ورغباتها التي أعلنتها من خلال إستراتيجية شن الحرب على الإرهاب، وبذلك يكون الحلف قد وجد المبرر السياسي والمسوغات المادية وآلية الانتقال الإستراتيجي من المسرح الأوروبي إلى المسرح المتوسطي والشرق الأوسط والمنطقة العربية (حسون، 2010، الصفحات 349-368).

تتمحور الإستراتيجية الأطلسية الجديدة التي بدأ في الترويج لها بعد 11 سبتمبر 2001، والتي بإمكانها تفسير التحول المفاجئ للحلف الأطلسي بالمنطقة، في ثلاثة مكونات أساسية سوف يتم التطرق إليها كالآتي (شاكري، 2015، الصفحات 140-141):

1- مصادر التهديد الأمني الجديدة والمتمثلة في الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، والأزمات السياسية والاجتماعية والصراعات الحدودية، والتدخلات الجيوسياسية المنافسة لسياسة الحلف على غرار روسيا والصين ودورها في تعطل مسار تدفق النفط والغاز القادمة من الجنوب.

2- توجه الرؤية الأمريكية والأوروبية المكونة لحلف شمال الأطلسي نحو الضفة الجنوبية للمتوسط والشرق الأوسط كوحدةٍ واحدةٍ حسبما تدعيه المقاربات الجيوبوليتيكية المختلفة، لم إذ يعد نطاق عمل الحلف ما تم تحديده في الاتفاقية المؤسسة له، وإنما امتد إلى الخارج ليصبح العالم كله مجال مفتوح للتدخل.

3- المرجعية السياسية لاتخاذ القرار والمحتكر الأول لها هو الولايات المتحدة الأمريكية، وبنسبة أقل حلفاؤها، انطلاقاً من رؤيتها لمصالحها بالدرجة الأولى نحو مقاربة الشرق الأوسط الكبير لفرض إسرائيل على المنطقة.

2.2 توصيف الظاهرة الإرهابية وفق المنظور الأطلسي:

يتميز الإرهاب الدولي في حوض المتوسط بدرجةٍ عاليةٍ من التعقيد والتشابك، فعلى الرغم من اتفاق المجتمع الدولي على إدانته، إلا أنه لا يوجد أي دولةٍ مستعدةٍ لتحمّل مسؤولية ضبطه بالرغم من أنه ليس قضيةً جديدةً، ولكن الجديد فيه هو تحوّله لظاهرة عالميةٍ عابرةٍ للحدود، وذلك بالنظر إلى الهجمات التي طالت دول الضفتين، وخاصةً بعد 11 سبتمبر 2001 وكذلك بعد اندلاع الثورات العربية في أواخر سنة 2010 الأمر الذي تمخّض عنه وضعاً إقليمياً غير مستقرٍ في كلٍّ من سوريا وليبيا اللتان عرفتا انفلاتاً أمنياً وانتشاراً لا محدوداً للجماعات والميليشيات الإرهابية على غرار تنظيمي القاعدة وداعش وكذلك المنظمات الإرهابية الأخرى مثل جماعة الإخوان المسلمين، والجماعات التي تنشط في المناطق الإقليمية المتاخمة كالساحل والقرن الإفريقي (بوراس، 2018، صفحة 146).

بالنظر إلى أهمية التعريفات في الخطاب القانوني تجاه مكافحة الإرهاب الدولي، فإن هذا الأخير يُعرّف في المدركات الأطلسية على أنه الاستخدام غير القانوني أو التهديد باستخدام القوة أو العنف، مما ينتج الخوف ضد الأفراد أو الممتلكات في محاولةٍ لإكراه أو تخويف الحكومات أو المجتمعات تحقيقاً لأهدافٍ سياسيةٍ أو دينيةٍ أو إيديولوجيةٍ (Giray & Aybike, 2021, p. 122). وعلى هذا الأساس، يبدو بأن الناتو لم يتحمل المسؤولية الكبرى في ضبط المفهوم بشكلٍ مفصلٍ، وعليه فإن تعريفه لهذه المعضلة القديمة المتجددة تميز بطابعٍ عمومي مفتوح على جميع التأويلات.

لقد أصبحت الكثير من العلاقات بين الدول ترتكز على موقفها من الإرهاب، فقد أعدّت الولايات المتحدة الأمريكية قائمةً بالدول وبعض الفواعل الدولية التي ترعى الإرهاب كالعراق وسوريا وليبيا وحركات حماس وفتح الفلسطينية، وعلى إثر ذلك عملت على معاقبتها سواءً بالتدخل العسكري المباشر أو بفرض العقوبات الدولية وحشد الدعم الدولي والأممي ضدها. ومن هذا المنطلق، فإن الهيمنة الأمريكية على سياسات الحلف الأطلسي كان لها التأثير الكبير في تحديد الجماعات الإرهابية التي ينبغي مكافحتها، وأدى ذلك إلى بروز مفاهيم جديدةٍ مثل الحرب الاستباقية والوقائية وغيرها من القواعد التي سنّها المحافظون الجدد، وعملوا على حشد الدعم لها وإضفاء الشرعية عليها. وتأسيساً على ذلك، فإن مجلس الأمن قد أعطى للموقف الأمريكي بموجب القرار 1368 بعد 11 سبتمبر 2001 السلطة لقيادة المجتمع الدولي لشنِ حربٍ باسم القانون الدولي باستخدام الناتو في إطار الحق المشروع للدفاع عن النفس المكفول في المادة51 من الميثاق الأممي (سحري، 2020، صفحة 175).

يواجه حوض المتوسط خطر الاعتداءات الإرهابية التي يصنفها الباحث ضمن صور الإرهاب البحري، سواءً من خلال احتجاز الرهائن أو بواسطة استخدام الأسلحة التقليدية أو المتفجرات ذات الدقّة العالية للقيام بعمليات الكاميكاز على طريقة القرصنة البحرية الكلاسيكية لمهاجمة السفن التجارية، وذلك خاصةً بعد تطور التكنولوجيا في عزل السفن عن شبكات الكمبيوتر، وقد أُكتشف في سنة 2010 أول سلاحٍ إلكتروني يُدعى (STUXNET) استطاع تدمير 30.000 جهاز كمبيوتر لشركة النفط السعودية أرامكو. وبالمقابل، قد تتخذ العناصر الإرهابية من المواقع الإستراتيجية كمناطق الخنق أو المضايق البحرية للهجوم على السفن أو من خلال التسلل عبر حاويات الشحن والاختباء بها، أو استخدام القنابل العائمة ضد البنية التحتية الساحلية أو عبر الموانيء كاستهداف منصات النفط العراقية في أفريل 2004 (بتغة و حدوم، 2021، الصفحات 366-368).

من خلال كل ما سبق ذكره، يمكن تحديد أنواع الأعمال الإرهابية المرتكبة في عرض البحر المتوسط، والتي على أساسها اضطلع الناتو بمهمة القضاء عليها، فهي:

أولاً: أعمالٌ تهدف إلى إرباك حركة الملاحة البحرية في المياه الإقليمية والمعابر البحرية المتواجدة في حوض المتوسط.

ثانياً: هي أعمال خطفٍ وتدميرٍ لسفن الدولة المستهدفة في موانئها أو موانئ الدول المجاورة لها.

ثالثاً: هي أعمالٌ تخريبيةٌ ضد المنشآت الحيوية على الموانيء أو الساحل أو في عرض البحر.

رابعاً: هي أعمال تلويثٍ متعمدةٍ للبحار للإضرار بالثروات البحرية الطبيعية للدولة المستهدفة بالعملية الإرهابية.

3. مواجهة الإرهاب الدولي في المتوسط بين الآليات الأطلسية العسكرية والسياسية:

تحقيقاً للتعاون الدولي بين جميع الفواعل الدولية الراغبة في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية الجديدة في حوض المتوسط، يمكن تفسير التوجه الحالي لحلف شمال الأطلسي نحو الدائرة الجيوسياسية للمنطقة بالنظر إلى الفعالية التي يتميز بها مقارنةً بجهود الدول فرادى، فهو يُصنّف على أنه حلفٌ عسكريٌ ومنظمةٌ سياسيةٌ تتضمّن في تكويناتها الهيكلية تجمّعٌ لعدّة دولٍ. ومن هذا المنظور، كانت المقاربات الأطلسية تتنوع بين الآليات العسكرية وبين الآليات السياسية.

1.3 الآليات الأطلسية العسكرية لمواجهة الإرهاب الدولي:

لقد كان حلف الناتو يعتبر التهديد الإرهابي ظاهرةً ثانويةً ذات تأثيرٍ محدودٍ، إلا أن هجمات 11 سبتمبر 2001 كانت نقطة التحول الجذرية في رؤية الحلف الإستراتيجية، وبهذا أصبح الإرهاب الدولي يشكّل أولويةً أمنيةً قصوى إلى درجة تبني تفعيل المادة الخامسة للدفاع الجماعي المشترك في إطار ما يُعرف بالمسعى النشط (Active Endeavour) أي تبني المفهوم العسكري لمكافحة هذا التهديد الأمني الجديد، وكان ذلك في قمة براغ في سنة 2002 الذي جعل الوظيفة الأطلسية تنتقل من الأهداف الدفاعية إلى الهجومية من خلال وجهة النظر الأمريكية في سياسة الحرب الوقائية. ومن هذا المنطلق، أصبح حلف شمال الأطلسي بمثابة مجلس أمنٍ عسكريٍ عالميٍ إضافةً إلى إعادة الانتشار في مختلف مناطق العالم وإبرام اتفاقيات الشراكة بين الحلف ودولٍ من خارجه كإمكانيةٍ مستقبليةٍ لقبول شركاء جددٍ من أوروبا الشرقية مناطق الاهتمام الكلاسيكية للحلف (بوراس، 2018، صفحة 176).

إن المفهوم الإستراتيجي الجديد لسياسة الحلف، والذي بات واضحاً وقوعه تحت السيطرة الأمريكية، ينزع بشكلٍ جليٍّ نحو البعد العسكري، فظهر على إثر ذلك مفاهيمٌ جديدةٌ تخوّل له التدخل لعسكري في مناطق خارج مجاله الأطلسي في كوسوفو وليبيا. وفي هذا الصدّد، تقول وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة **مادلين أولبرايت**: "إن الأمن العسكري يبقى جوهر إستراتجيتنا الدولية، ومن الطبيعي أن نفكر في توسيع اهتماماتنا الدولية حيث تتواجد مصالحنا ومصالح حلفائنا، إننا سنستعمل القوة العسكرية إن أمكن لتحقيق الاستقرار الدولي" (شاكري، 2015، صفحة 139).

على اعتبار أن المنطقة المتوسطية أصبحت تمثّل جوهر الصراع الدولي الجديد بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، فإن التحوّلات الإستراتيجية للسياسة الأطلسية الجديدة كان لابد عليها أن تراعي **أولاً** إعادة تشكيل قدرات الحلف العسكرية لمواجهة شبكات التهديدات المتطرفة وأسلحة الدمار الشامل والدول المارقة ذات التوجّه الإرهابي، **وثانياً** إعادة تعريف الإطار المفاهيمي والنظري لإقليم المتوسط.

وضعت الإستراتيجية الأطلسية الجديدة الإرهاب الدولي في المتوسط بعد 11 سبتمبر 2001 موضع التهديد الفعلي للأمن والسلم الدوليين لانتقالها من المستوى الوطني إلى المستوى عبر الوطني بسبب العولمة وسهولة انتقال المعلومة والتقنية التي تستغلها الفواعل غير الدولاتية. ومن هذا المنطلق، حدّد الحلف مجموعةً من الآليات التي تركز على الجانب العسكري وغير

العسكري، أما فيما يخص الوظائف ذات الطابع الأمني الصلب، فيمكن التطرق إلى الأدوات والوسائل الآتي ذكرها (فني و غزلاني، 2018، الصفحات 117-119):

1- نشر وتبادل المعلومات العسكرية الاستخباراتية حول التنظيمات الإرهابية من خلال تشخيص المواقف وتعزيز أداء الجهاز الاستخباراتي، وهو الأمر الذي تم التأكيد في قمة ويلز في سنة 2014.

2- تماشي قدرات حلف شمال الأطلسي مع الآليات الوقائية والدفاعية للتعامل مع الإرهاب من خلال برنامج يعمل على تطوير القدرات وتفعيل توظيف التكنولوجيا، وتحسين الأداء العملياتي في برامج التخطيط السريع والتعامل مع الهجمات الفضائية والتدريب على حماية البنية التحتية. وفي هذا الصدّد، قام الحلف بتنفيذ مجموعةٍ من العمليات عملية المسعى النشط (Active Endeavour Operation) للمراقبة البحرية منذ سنة 2004، وعملية قوات المساعدة والأمن الدولي (International Security and Assistance Force Operation) في سنة 2003 وبتفويضٍ أممي لإضعاف القدرات اللوجستية للإرهاب.

3- إقامة شراكات وعلاقات إستراتيجية مع الدول والمنظمات الدولية من أجل توحيد الرؤية الدولية، والقيام بالتنسيق الأمني والعملياتي مع الدول التي تعاني من الوضعيات الحرجة في تعاملها مع المنظمات الإرهابية على غرار ما قامت الولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر.

2.3 الآليات الأطلسية السياسية لمواجهة الإرهاب الدولي:

بغض النظر عن الخلافات الحاصلة داخل حلف شمال الأطلسي حول سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على عملية صنع القرار، فإنه بالمقابل عرف تغييراً في إستراتيجيته، حيث أن الهدف العسكري في الدفاع عن أعضائه ضد أي هجومٍ عسكريٍ محتملٍ قد تراجع، وحتى في مفهوم الحرب الوقائية والاستباقية ضد تهديد جماعات الإرهاب الدولي، وعليه حلّ محله مفهومٌ أوسع يتمحور حول إحلال الأمن في أوروبا ومنطقة جنوب المتوسط كجزءٍ مهمٍ من التوجهات الأطلسية الجديدة، ففي الوقت الذي غلبت فيه الأبعاد الأمنية العسكرية على حركة التوسع نحو الشرق، كانت الحركة باتجاه الجنوب مزيجاً بين الأبعاد والعسكرية والسياسية (اللاوندي، 2002، صفحة 192).

تتمثل وظيفة حلف الناتو السياسية في تعزيز مفهوم الأمن والاستقرار الأورو-أطلسي حسب المادة الرابعة من الميثاق المؤسس، والتي أشارت إلى أنه ليس سوى منتدى سياسي للتشاور بين دوله عند وقوع عدوانٍ خارجيٍ على أيٍّ منها، مع فتح مؤسساته السياسية أمام الدول للاستفادة من عمليات التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى دوره في فعاليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار منطق الدبلوماسية الاستباقية، والعمل على جمع المعلومات حول بؤر الأزمات العالمية الدولاتية منها وغير الدولاتية كالإرهاب الدولي، والتي قد تسمح له بالتدخل السريع لإدارتها واحتوائها سياسياً قبل تحولها إلى نزاعٍ أهليٍ مسلحٍ (Tardy, 2020, p. 2) .

كما يجب الإشارة إلى أن إستراتيجية حلف الناتو في مواجهة الإرهاب الدولي في المتوسط لم تركّز على الآليات العسكرية فقط، وإنما أيضاً على الآليات السياسية من خلال الدخول في نقاشاتٍ موضوعاتيةٍ حول الأمن الدولي من أجل خلق ثقافةٍ تنظيميةٍ تعمل على تعميق مداخل التعامل مع هذه المعضلة الأمنية كسياسة للحوار وللشراكة من خلال قمة براغ 2002 وإسطنبول 2004 وبوخارست 2008 وقمة بروكسل 2018 وذلك بهدف (فني و غزلاني، 2018، الصفحات 129-132):

1- إضفاء البعد الشمولي لعملية مكافحة الإرهاب وكسب الشرعية الدولية وتحقيق التوافقية مع القانون الدولي.

2- إذا كانت المقاربة الأمريكية تركّز على البعد العسكري من خلال أسطولها السادس المنتشر في المتوسط وكذا الميزانية الكبيرة التي تساهم بها مقارنةً ببقية الدول الأوروبية العضوة في الحلف، فإن هذه الدول الأخيرة تحاول تطبيق مقاربة الأمن الناعم عن طريق التعامل مع الأسباب الفعلية للتهديدات الإرهابية عدا عن التدخلات العسكرية التي تغذي من نشاط تلك الجماعات الإجرامية مادياً وحتى سياسياً.

3- المشاركة في فعاليات المنتدى العالمي لمواجهة التهديد الإرهابي لتنسيق الجهود المحلية والإقليمية والدولية، وتشمل نشاطات هذا المنتدى على أمن الحدود، مساعدة الدول الهشة أمنياً، مناهضة الراديكالية.

بعدما نجح الناتو في تأمين الجبهة الشرقية لأوروبا عن طريق برنامج الشراكة من أجل السلام، شرع في البحث عن الآليات الكفيلة بتأمين الجناح الجنوبي الذي يعتبر بمثابة العمق الإستراتيجي لأوروبا، ومن هذا المنطلق، تمّ طرح مبادرة الحوار المتوسطي كإطارٍ لهندسة الأمن الإقليمي لاحتواء نشاط الميليشيات المتطرفة، والانتقال من الحوار إلى الشراكة، إلاّ أن هذه الوسائل السياسية لم تعرف النجاح الذي عرفته الوسائل العسكرية لعدّة أسباب أهمها قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكذلك لأن الحوار أو الشراكة كانت أحادية الجانب وتكرّس علاقات القوة والتبعية شمال/جنوب، فضلاً عن تغليب مفهوم الهيمنة الأمريكية كمقاربةٍ جيوسياسيةٍ تسلّم بضرورة التدخل تحت مسمى الحرب على الإرهاب أو الحرب بالإرهاب كما تصطلح عليه الدراسة.

الخاتمة:

يبقى واقع تطبيق مقاربة الأمن التعاوني كتحوّلٍ إستراتيجي في مفهوم حلف شمال الأطلسي تكتنفه العديد من التحديات التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة من مقاربة الحوار الأورو-متوسطي لاحتواء المنطقة المتوسطية من خطر التهديدات الأمنية اللاتماثلية، وخاصةً تهديد الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة ككل وفي الأقاليم المتاخمة لها مثل الساحل الإفريقي، إلاّ أن التعامل في بيئةٍ تميّزها الاختلافات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقيّد من قدرات هذه الآليات الأطلسية الجديدة الصلبة منها والناعمة، هذا فضلاً عن دور هذه الأخيرة المتعمّد في تكريس سياسة تغليب المصالح وهيمنة الدور الأمريكي والتدخل العسكري تحت غطاء الحرب على الإرهاب أو بالأحرى الحرب بالإرهاب.

لم يكن يوماَ حلف شمال الأطلسي عاملاً مساعداً على مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الحوض المتوسطي بقدر ما كان السبب في تغذية تلك الجماعات الإرهابية المتطرفة مادياً وسياسياً، هذا بالإضافة إلى ظاهرة الانتكاس التي طرحتها المدرسة الوظيفية، وهي تعني الحالة التي يسجل فيها التكامل بين الدول الأعضاء في الحلف انسحاباً من وضعٍ معيّنٍ خاصٍ بالتزاماتٍ محدّدةٍ، وعليه فالهيمنة الأمريكية وتغليبها للمقاربة الجيوسياسية ونشر القواعد والآليات العسكرية دون غيرها من الآليات الناعمة التي يحبذها الإتحاد الأوروبي، يعتبر من العوامل الرئيسة المفسّرة لعدم وجود عقلانيةٍ ومسارٍ إستراتيجي واضحٍ لسياسة الناتو، وتنميط هذا الأخير لجميع علاقاته العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية أحادية الجانب مع دول الضفة الجنوبية.

الاستنتاجات:

بعد طرح موضوع إستراتيجية حلف شمال الأطلسي في مواجهة الإرهاب الدولي في المتوسط، يمكن الخروج بجملة الاستنتاجات الآتية:

1- يبقى الطرح الواقعي هو السائد والغالب في مسألة التحالفات والمنظمات الدولية بصفةٍ عامةٍ، بحيث يرتبط إنشاؤها وأهدافها وتوجهاتها بأهداف وتوجهات الدول الكبرى المكونة لها والأكثر تمويلاً وتأثيراً، وهذا هو السبب الوحيد الذي جعل عملية تطبيق المضامين التي جاءت في المفاهيم الإستراتيجية الجديدة مستحيلة التطبيق.

2- على الرغم من السعي الأوروبي لبناء إقليمٍ متوسطيٍ مرنٍ يكرّس نفوذ دوله إلاّ أن الدخول الأمريكي على المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 جعلها تنتقل من إطارٍ إستراتيجيٍ في السياسة الأوروبية إلى تموقعٍ أمريكيٍ مدروسٍ قائمٍ على التنافس غير المعلن بين الطرفين، ومدعماً بتراجع العامل الإيديولوجي مقابل صعود الهاجس الاقتصادي.

3- إن اهتمام أوروبا وحلف شمال الأطلسي بالضفة المتوسطية الجنوبية على أساس الحوار والشراكة بدل خطاب التهديد يمكن تفسيره انطلاقاً من عدّة اعتباراتٍ أهمها تأمين ذلك الإقليم من الناحية الأمنية على جميع المستويات على حدّ تعبير **باري بوزان** في الأمن الإقليمي الشامل، هذا بالإضافة إلى الرغبة في الوقوف أمام المبادرة الأمريكية ذات الطابع العسكري الصلب تحقيقاً لمشروع الشرق الأوسط الكبير.

4- تكمن صعوبة تطبيق المبادئ الإستراتيجية لحلف الناتو الخاصة **بالأمن الجماعي**، بحقيقة تفعيل المادة الخامسة بسبب تعرّض فرنسا وتركيا لنفس التهديدات الإرهابية التي تعرّضت لها الولايات المتحدة الأمريكية هذا أولاً، أما ثانياً **فإدارة الأزمات** من خلال التدخل العسكري فشل فشلاً ذريعاً في أفغانستان بأخص الذكر، وذلك لأن الحلف كان يركّز على التدخل الأمني الصلب دون التحول فعلياً نحو مفهوم التدخل المدني، وثالثاً وأخيراً يرتبط **الأمن التعاوني** بإقامة شراكاتٍ مع جميع الدول، ولو أن الأمر نسبي، وكذلك المنظمات الدولية على غرار الإتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة، فمن جهةٍ تصبغ الأمم المتحدة على تحركاته بالتوافقية الدولية، ومن جهةٍ أخرى يقوم الإتحاد الأوروبي بالتدخل في المناطق التي لا ينوي الحلف أن يتدخل فيها.

قائمة المراجع العربية:

- إدمون جوف. (1993). علاقات دولية. (منصور القاضي، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- سعيد اللاوندي. (2002). القرن الحادي والعشرين هل يكون أمريكياً. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الحفيظ بتغة، و كمال حدوم. (15 جويلية, 2021). آليات حفظ أمن البحر الأبيض المتوسط من الإرهاب البحري. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 6(1)، الصفحات 358-391.
- عبد العزيز لزهر. (2012). الجزائر والمقاربة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر : جامعة الجزائر3.
- عبد الكريم باسماعيل. (1 جانفي, 2015). التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي. دفاتر السياسة والقانون، 7(12)، الصفحات 215-224.
- عبد الوهاب الكيالي. (1994). الموسوعة السياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- قويدر شاكري. (2015). التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011 (أطروحة ماجستير). كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر : جامعة الجزائر3.
- كنزة فني، و وداد غزلاني. (أفريل, 2018). الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي في مكافحة الإرهاب: المتطلبات والتهديدات. حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 11(23)، الصفحات 111-136.
- محمد حسون. (11 فيفري, 2010). الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي. مجلة جامعة دمشق، 26(2)، الصفحات 331-376.
- محمد حمدان المصالحة. (1 أفريل, 2001). الدفاع الوطني اللبناني. تاريخ الاسترداد 15 جوان, 2022، من إستراتيجية حلف الأطلسي في النظام الدولي الراهن: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/ستراتيجية-حلف-الأطلسي-في-النظام-الدولي-الراهن
- محمود شرقي. (1 جانفي, 2014). التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي تجاه دول المغرب العربي. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 5(8)، الصفحات 7-16.
- نورة سحري. (2020). الإطار القانوني الدولي لمواجهة الإرهاب النووي (أطروحة دكتوراه)، جامعة وهران2،2020. كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة وهران2.

- وفاء بوراس. (1 جويلية, 2018). الإستراتيجية الأمنية لحلف شمال الأطلسي لاحتواء الرهانات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 7(13)، الصفحات 234-244.

قائمة المراجع الأجنبية:

- Giray, S., & Aybike, Y. İ. (2021, June 21). Comparative analysis of Counter-terrorism: efforts of NATO and SCO. Information and Security, 48 (1), pp. 115-134.
- Kay, S. (1998). NATO and the future of European security. USA: Rouman and Littlefield Publishers.
- Tardy, T. (2020, December 9). Nato 2030: united for a new era. NDC Policy Brief (23), pp. 1-67.